مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: النظام السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان
اسم الكاتب: م.د. عمر خليل خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7964
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v1i38.391

TJFPS

38

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

النظام السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان

The political system and political development in the Sultanate of Oman

Omar Khalil khalaf [a]
University of Fallujah / College of veterinary medicine [a]

م.د عمر خليل خلف [a] *
جامعة الفلوجة – كلية الطب البيطري [a]

Article info.

Article history:
- Received 08 Aug.2024
-Received in revised form 10. Oct .2024
- Final Proofreading 14 Oct. 2024
- Accepted 23. Oct. 2024
- Available online: 31. March .2025

Keywords:
- political system
- Sultan Qaboos
- political development
- Sultanate of Oman
-

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Sultan Qaboos bin Said worked to build a modern state in the Sultanate of Oman by benefiting from oil revenues. He also worked to spread the concepts of political participation, contribution, civil society, and women's contribution to civil and political life, as well as emphasizing political development. Despite all these matters, Oman has gone through stages of political decline, represented by the popular protests that broke out in 2011, as the Omanis decided to break the barrier of fear and take to the streets, confronting the political system, demanding the advantage of political, social and economic reforms in the structure of the Omani political system, and with regard to the Sultanate's relationship with neighboring Gulf countries. The Arab, regional and global are in a balanced relationship with each other, and this relationship continued even after the death of Sultan Qaboos and the assumption of power by Sultan Haitham bin Tariq, who made a number of internal political changes in the form of government, ministries, and political and governmental institutions .

*Corresponding Author: Omar Khalil khalaf , EMail: Omer84@uofallujah.edu.iq,Tel:009647705146641, Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 08 أب 2024
- بعد التنقيح 10 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 14 تشرين الاول 2024
- القبول: 23 تشرين الاول 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

الكلمات المفتاحية :
- **سلطنة عمان .**
- **، النظام السياسي .**
- **السلطان قابوس.**
- **التنمية السياسية .**

الخلاصة: إن السلطان "قابوس بن سعيد " عمل على بناء دولة حديثة في سلطنة عمان بالاستفادة من ريع النفط ، كما عمل على نشر مفاهيم المشاركة السياسية والمساهمة والمجتمع المدني وإسهام المرأة في الحياة المدنية والسياسية ، فضلا عن التأكيد على التنمية السياسية ، وعلى الرغم من تكل الامور إلا ان عمان قد مرت بمراحل انحدار سياسي تمثل ذلك بالاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في عام 2011 ، إذ قرر العمانيين كسر حاجز الخوف والنزول الى الشارع مواجهين النظام السياسي مطالبين بالميز من الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بنية النظام السياسي العماني ، وفيما يتعلق بعلاقة السلطنة مع دول الجوار الخليجي والعربي والاقليمي والعالمي في علاقة توزان فيما بينها ، واستمرت هذه العلاقة حتى بعد وفاة السلطان (قابوس) وتولي السلطان (هيثم بن طارق) الحكم الذي قام بعدد من التغيرات السياسية الداخلية في شكل الحكم والوزارات والمؤسسات السياسية والحكومية .

المقدمة:

في العام 1970 تولى الحكم سلطان (قابوس بن سعيد) بعد الانقلاب على أبية (سعيد بن تيمور) وتم الاعلان عن عهد جديد ستشهده عمان في المستقبل، إذ تميزت فترة أبية بالتقهقر والتراجع وعدم الحداثة في جميع مجالات الحياة ، أولى المجالات التي تركزت السياسات الاصلاحية في الدولة العمانية على جعل اهتمام العمانيين بالدولة والعمل على رفع أداء المؤسسات السياسي الناشئة ذات الحداثة في العل بدل الافكار القبلية الرجعية ، ومما أسهم في تطوير النظام السياسي قيام السلطان قابوس بإحياء تجربة الشورى وكانت تعرف فيما سبق بـــ" مجالس السبلة "وهي عبارة عن مجلس للشورى وتبادل الآراء والافكار، وتم إحيائها بما يعرف بمجالس الشورى وهو الامر الذي يحسب للسلطان (قابوس)، ولا يمكننا ان نتحدث عن النظام السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان دون ان نغفل انها احدى دول مجلس التعاون الخليجي وتقوم بدول سياسي فاعل على الصعيد الخارجي ، فضلا عن كونها على الدوام تأخذ موقف الحياد في كل المواقف الاخرى لبقية دول مجلس التعاون وخاصة في طبيعة تعاملها مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وفي عام 2020 شهدت

سلطنة عمان تغيراً سياسياً تمثل بوافه السلطان (قابوس) وتولي السلطان (هيثم بن طارق) حكم السلطنة خلفاً له ، وهنالك تحدي أمام السلطان الجديد تمثل في بقاء سياسة السلطنة الداخلية في الاصلاح السياسي والتنمية السياسية والسياسة الخارجية المتمثلة بالبقاء على الحياد .

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من موضوع التنمية السياسية واهميتها على المستوى الدولي وعلى المستوى الداخلي للدولة، وسلطنة عمان من بين تلك الدول التي أولت التنمية السياسية أهمية كبيرة في النظام السياسي لها .

إشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث في مدى التزام السلطنة في الاصلاحات السياسية والتنمية السياسية والمواقف الحيادية التي تبنتها السلطنة في عهد السلطان قابوس وما بعده، وما يمكن طرح الإشكالية في صيغة سؤال **(سؤال البحث)** هل ستمضي في هذه المواقف وفق المتغيرات الاقليمية ومدى تأثير هذه المتغيرات على السياسة الخارجية العمانية والإصلاحات السياسية التي قامت.

فرضية البحث: ينطلق بحثنا من فرضية ان النظام السياسي في عمان سيواجه العديد من الازمات في حال خلو منصب السلطان مما يسبب فوضى داخلية وتراجع في عملية التنمية السياسية التي تشهدها السلطنة، وبالتالي يجب وضع آلية معينة لانتقال السلطة تزامناً مع التغييرات التي شهدتها الدول العربية والأحداث المتسارعة في المنطقة.

مناهج البحث: انسجاما مع طبيعية البحث فقد تم استخدام منهج التحليل النظمي، فضلا عن المنهج القانوني والتاريخي

هيكلية البحث: انسجاما مع منهجية البحث وفرضيته تم تقسيم البحث من خلال ثلاث مباحث: الاول كان نظرة عامة عن النظام السياسي العماني وانقسم الى مطلبين، أما الثاني فكان طبيعة نظام الحكم وآليات عمل سلطات النظام السياسي العماني وأنقسم الى مطلبين، أما الثالث فكان السياسة الخارجية لسلطنة عمان وأقتصر على مطلب واحد.

المبحث الأول: نظرة عامة عن النظام السياسي العماني:

تعد سلطنة عمان من الدول حديثة العهد في الانظمة السياسية الحديثة، وكذلك هي من الدول الناشئة في التنمية السياسية لذلك سوف يتطرق هذا المبحث إلى نظرة عامة على هذا النظام فضلا عن الاصلاحات السياسية التي طرأت على النظام في عهد السلطان (قابوس) وما بعد السلطان (هيثم) .

المطلب الأول : نظرة عامة على سلطنة عمان :

تعد سلطنة عمان دولة خليجية تقع في الجنوب الغربي للخليج العربي عاصمتها مسقط ، تحتل المرتبة الثالثة مساحة من حيث المساحة في شبة الجزيرة العربية ، إذ تبلغ مساحتها حوالي 309,500 كيلو متر مربع ويحدها من الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي اليمن ومن الشمال الغربي الامارات العربية المتحدة وتشترك في حدودها البحرية مع إيران وباكستان والامارات واليمن ، كما تمتلك ساحل جنوبي يطل على بحر العرب وخليج عمان من الشمال الشرقي ، كما يعد الاسلام الدين الرسمي لأغلب سكانها بنسبة 95% من إجمالي السكان وانضمت السلطنة الى الامم المتحدة في السابع من تشرين الثاني عام 1971 [1].

تتميز سلطنة عمان باحتوائها على العديد من الثروات الطبيعية اهمها النحاس والفضة والذهب فضلا عن النفط والغاز الطبيعي، ومع التطور الذي حصل في استخراج النفط منذ سبعينات القرن العشرين بدأت عمان في التأسيس لتبني نظرة تنموية شاملة، هذه النظرة شملت قطاعات متنوعة في الدولة عبر خطط تنموية قصيرة وطويلة الامد مما أدى الى اتساع الطلب على استقدام العمالة بسبب عدم توافر القوة البشرية الوطنية العاملة والمدربة بصورة كافية لاستيعاب هذه الخطط والمشاريع [2].

كما تتمتع السلطنة بوضع سياسي واجتماعي واقتصادي مستقر بشكل عام ، اقتصادها يعتمد بشكل كبير على النفط إذ تحتل المرتبة 23 عالمياً في احتياطي النفط والمرتبة 27 في احتياطي الغاز ، كما تحتل المرتبة 64 من بين أفضل اقتصاديات العالم ، ويتم تصنيفها باعتبارها تمثل ابرز اقتصاديات العالم ذات الدخل المرتفع وتصنف في المرتبة 59 عالمياً ضمن البلدان الاكثر سلمية وفقاً لمؤشر السلام العالمي ، وتعد كونها مركز

[1] . محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام** (القاهرة : مجموعة النيل العربي، 2004)، ص 178 .

[2] . المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **السكان والتنمية في سلطنة عمان،** (سلطنة عمان، 2014)، ص 15.

المذهب الإباضي، إذ يعد المذهب الاساس في الحكم ، فضلا عن وجود المذهب السني والمذهب الشيعي وكل المذاهب متداخلة ومتجانسة مع بعضها البعض [1].

ومهما تحدث عن التطور في دول الخليج على أثر اكتشاف النفط، فإن التطور نحو بناء الدولة الحديثة بدأ بالتدريج، أما في سلطنة عمان فقد رفض السلطان " سعيد بن تيمور " كل مظاهر الحداثة إلا أن جاء بعد السلطان " قابوس بن سعيد " ليشرع في عملية التحديث في كل مجالات الحياة، فقد قاب قوسين من تحقيق أهدافه لولا أندلاع ثورة ظفار والتي كلفت الحكومة جهد كبير في التصدي لها قبل أن تتفرغ الحكومة للشروع في إتمام عملية التحديث [2] .

كما واجه السلطان قابوس تحديات وعقبات قبل مرحلة الشروع بعملية التحديث وتنفيذ السياسات لهذه العملية في إرساء دعائم الدولة العصرية المنشودة ، وتجلت هذه التحديات من حرمانه من عملية التدريب على الحكم من قبل أبيه أثناء توليه الحكم وحبسة في قصر في مدينة صلالة ، كما حرم والده البلاد من فرصة الحصول على التعليم سواء كان في الداخل أو من خلال إرسال البعثات الى الخارج، مما دفع الشباب الى الاستجابة لدعوات المعارضة في فرصة الحصول على التعليم في جامعات الدول الاشتراكية، وانطلاقاً من هذا الواقع الصعب فقد أكد (سلطان بن قابوس) لشعبة قائلاً " إني أعدكم بان اول ما أفرضه على نفسي أن اجعل الحكومة عصرية وسأعمل بأسرع وقت ممكن لجعلكم تعيشون سعداء وبمستقبل أفضل " [3] .

المطلب الثاني: الاصلاحات السياسية للسلطان قابوس في نظام الحكم:

تميزت هذه الحقبة من سبعينات القرن العشرين باندفاع كبير لإقامة دولة حديثة وذلك تلبية لثلاث متطلبات رئيسة: [4]

1. بناء الاسس الرئيسة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان من الصعب النمو الاقتصادي أن يحقق المطلوب بدون وجود شبكة مواصلات واجهزة اتصالات ومحطات توليد طاقة، ومن ناحية اخرى فإن التطور

---

[1] . سعيد عبد الفتاح عاشور، **تاريخ أهل عمان** (سلطنة عمان : وزارة التراث القومي والثقافة ، 1980)، ص 40 .

[2] . إبراهيم محمد إبراهيم شهراد ، **الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975** (بيروت: دار الاوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989) ، ص 321 .

[3] . المصدر نفسه، ص 322 .

[4] . سعاد بن محمد بن علي بن سليمان، **الحداثة في تجربة التنمية العمانية ندوة عمان 35 عاماً من التنمية المستدامة(** وزارة الاعلام العمانية، مسقط ، 2005)، ص 258 .

الاقتصادي لا يستطيع الاستمرار والازدهار دون نظم حديثة للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها، ولهذه من المؤكد أن يكون بناء الطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وأنشاء المدارس والمستشفيات والجامعات أولوية كبيرة.

2. رفع مستوى المعيش للشعب العماني، إن المجتمع في مطلع السبعينات من القرن العشرين كان مجتمع تقليدي يعيش غالبيته على الزراعة وبمستوى متدني من الفقر والكفاف، إلا أن التطلعات الكبيرة لهذه المجتمع كانت متأثرة الى حد كبير بالأوضاع الاستهلاكية الثرية للمجتمعات الخليجية الثرية، فكثير من المواطنين العمانيين كانوا يعملون في تلك المجتمعات ويطمحون للمعيشة المماثلة في تلك البلدان.

3. تخصيص جزء من عائدات النفط للاستثمار في مختلف المجالات عن طريق إقامة صناعات مؤهلة لرفد مصادر تمويل جديدة للدخل القومي تساعد في المستقبل في الاستغناء على النفط، لأنه مورد طبيعي معرض للنضوب.

4. استغلت الحكومة العمانية فرصة التطورات النفطية الحاصلة في المنطقة وبخاصة في مجال عقود النفط، إذ أدخلت الحكومة نفسها شريكة مع شركة نفط عمان بنسبة استثمارات تقدر ب 25% ، ومن ثم اتفقت مع الشركة ليبلغ استثمارها بنسبة 60% مما ساعد في زيادة أسعار النفط وكذلك زيادة عائدات النفط فارتفعت من 47.9 مليون ريال عماني الى 373 مليون ريال عماني ، لذلك كان دخل النفط هو الدخل الاساسي للحكومة، إذ تجاوزت نسبة 90% وقد صاحب الاهتمام بمورد النفط قيام الحكومة العمانية بإزالة الضرائب والرسوم الحكومية كنوع من الاصلاح الاقتصادي في البلاد على الصعيد الداخلي ، فضلا عن التركيز على إنشاء المطارات والموانئ بغية تسهيل انتقال الخدمات والسلع ، إذ تقوم هذه الاجراءات بتقوية الوضع السياسي والاجتماعي والتقليل من الخلافات التاريخية بين المناطق الساحلية والداخلية .

كل هذه الخطوات كانت منذ تولي السلطان " قابوس بن سعيد " مقاليد الحكم في عام 1970، والتي سعى من خلالها لبناء دولة عصرية إذ دعئ مواطنين السلطنة كافة من الداخل والخارج بمعتقداتهم السياسية المختلفة الى المشاركة في التنمية مقدماً جميع خطوات التسامح وسعى كذلك الى توطيد مكانة السلطنة إقليميا وعربياً وعالمياً [1].

[1] . المصدر السابق، ص 259 .

كما يحسب للسلطان (قابوس) أنه أدرك ان زيادة شعبيته كانت نتيجة للانفتاح الجديد في السياسات المتبعة من قبله مقارناً بالسياسات التي كانت متبعة من قبل أبيه من قبل، فقد نأى بنفسه عن (سعيد بن تيمور) بالقول " في الماضي لاحظت بقلق متزايد واستياء عميق عجز والدي عن السيطرة على مقاليد الامور، وأبدت أسرتي وقواتي المسلحة الان ولائهم لي، وقد غادر السلطان السابق البلاد وأتعهد بأن أول شيء سأكرس لع نفسي سيكون العمل سريعاً على تأسيس نظام جديد وحديث للحكم " [1].

ومن مظاهر الاصلاح التي قادها السلطان (قابوس بن سعيد) بعد انتقاله الى مسقط هو تعيين عمه (طارق بن تيمور) رئيساً للوزراء واقال من السلطة الشخصيات السياسية البارزة التي كانت مرتبطة بالنظام السابق ، كما قام بطرد الميجور (ليسلي شونسي) القنصل العام البريطاني آنذاك لعدم الكفاءة كما أفرج عن السجناء ودعم إصدار صحيفة أسبوعية مستقلة سميت باسم (الوطن) وصادق على تأسيس محطتي أذاعه في كل من مسقط وصلالة ، كما قام بإصدار عوفاً عاماً عن العمانيين في المنفى الذين قاموا بالتآمر على سعيد وشجعهم على العودة والمساهمة في المجتمع الجديد وتعهد بالإنفاق على برنامج (التعمين)، الذي من شانه ان يساعد العمانيين على استعادة سوق العمل من العمال الوافدين للبلاد ، كما قام بتبديل اسم البلاد من مسقط الى عمان واختار علم جديد للبلاد وأولى اهتماماً كبيراً بحرب ظفار وأدراك استحالة تحقيق الوحدة الوطنية من دون رؤية يشارك بها أغلبية العمانيين [2] .

كما أنه من الملاحظ ان للعمانيين هوية اجتماعية وثقافية متميزة على الرغم من كون المجتمع البشري بطبيعته متعدد ومتنوع وعميق وثري في جوانبه الاجتماعية والثقافية والدينية ، كما أنه من الامور المهمة لفهم طبيعة الشخصية العمانية هو الرجوع إلى سياقها التاريخي والهجرات العديدة من والى السلطنة من دول العالم المختلفة ، والاختلاف والتعدد صيغ في إطار الهوية الوطنية نتيجة للرؤية العميقة للقيادة السياسية للسلطنة والتي استفادته من ثراء التنوع بعيد عن التفرقة ويكون ذلك عن طريق التماسك والتعاون فيما بين العمانيين وتفعيل مشاركتهم من أجل المساهمة في دعم عملية التنمية في البلاد [3] .

---

[1] . جوزيف كشيشان، **المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عمان** (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2015)، ص 18.

[2] . المصدر نفسه، ص 20 .

[3] . سعاد بن محمد بن علي بن سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 260 .

ومن ضمن الخطط التي وضعها السلطان قابوس في عملية التنمية السياسية لبناء دولة وطنية حديثة والتي سارت على أسس حددها في رأس هرم السلطة في تنمية الموارد البشرية وإنشاء البنى التحتية وإقامة دولة المؤسسات إقرار عقد اجتماعي قائم على الفصل بين السلطات ، إذ شكلت العقود الماضية والتي تمثل التاريخ العماني الحديث لما تأسس فيه من إجازات على رأسها عملية التنمية بكافة جوانبها وخاصة التنمية السياسية وتطوير الحكم وإرسائه على أسس صحيحة واضحة وراسخة في المجتمع وترسيخ لحكومة ذات هيكل تنظيمي واضح من خلال المؤسسات والهيئات الحاكمة [1] .

وبعد وفاء السلطان (قابوس) في عام 2020 تولى السلطان (هيثم بن طارق) الحكم طبقاً لوصيه السلطان (قابوس) لأنه لم يكن لدي ولد أو اخ ، وبهذا يكون السلطان (هيثم) تاسع سلطان يتولى حكم عمان من أسرة البو سعيد ، وقد شغل السلطان (هيثم) العديد من المناصب الهامة في الدولة الامر الذي أهله لشغل منصب السلطان بعد السلطان قابوس رحمه الله [2] .

وفق ما تقدم يتبين أن شخصية السلطان (قابوس بن سعيد) هي بيضة القبان التي قامت عليها عملية التنمية السياسية وإصلاح النظام السياسي العماني ، والذي وضع عمان على الطريق الصحيح لذلك يعد من أبرز الزعماء السياسيين الذين يصنعون التاريخ لدولهم ويصنعون ثقافة مساهمة في المجتمع قائمة على النهضة والتنمية المستدامة ويضعها في مصافي الدول المتقدمة حسب رأي الخبراء الدوليين ، كما يعد النظام السياسي العماني متطور من حيث طرح المواضيع السياسية التي تعد غاية في الاهمية تتعلق في مواضيع المواطنة والمشاركة السياسية والحكم الرشيد ودور المرأة في النظام السياسي والمجتمع العماني وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً .

---

[1] . المصدر السابق ، ص 262 .

[2] . أسماء عادل ، عمان في عهد السلطان هيثم بن طارق (المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2020) ، عبر الرابط https://marsad . ecsstudies.com تاريخ الولوج 2024/6/23 .

المبحث الثاني : طبيعة نظام الحكم وآليات عمل سلطات النظام السياسي العماني:

إن النظام السياسي العماني هو من الانظمة حديثة العهد كما سبق القول، والاصلاحات التي طرأت عليه شملت تطوير المؤسسات السياسية ومبدأ الفصل بينهما، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن المشاركة المجتمعية في عملية التنمية السياسية.

المطلب الاول : المؤسسات السياسية المستحدثة في ظل التنمية السياسية التي تبنها السلطان قابوس والسلطان هيثم :

أكد السلطان قابوس منذ تولي الحكم في عام 1970 على النظام الديمقراطي على طرح مبدأ الشورى في كل امر من مفاصل الدولة وأي مسائلة تخص المجتمع والمواطن، وقد مرت السلطنة عبر العقود الماضية بسلسلة إجراءات في هذا الشأن حتى تم تأسيس مجلس الشورى عام 1991 والذي يشبه إلى حد كبير مجالس برلمانات الدولة المتقدمة، وهو بمثابة هيئة استشارية ولايتها لمدة ثلاث سنوات [1].

من جانب أخر شهدت التجربة الديمقراطية في عمان جملة من التعديلات الدستورية التي خطتها المراسيم السلطانية المتتالية والتي يبلغ عددها قرابة 12 مرسوم خلال المدة من 1993 – 1997 الامر الذي دفع بالأوساط السياسية العمالية بالإشادة بالتجربة الديمقراطية العمانية التي أثبتت نضجها ، وأعتمد منهج الاصلاح الديمقراطي على دعامتين أساسيتين هما : [2]

1.فهم التغيرات التي تحدث في منطقة الخليج العربي محلياً وعربياً وعالمياً ، والاستجابة للظروف التي أوجدتها خلال العقود الماضية منذ سبعينات القرن العشرين لكي تتوافق عملية التحديث مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وحتى يضمن الحكم على حجم تدفقها الطبيعي اعلى قمة الهرم السياسي بما يكفل تجنب المساس بالخصوصية التي يتمتع بها المجتمع العماني من الناحية الثقافية والاجتماعية والحضارية عامة .

---

[1] . سمير فاروق حافظ ، التحول الديمقراطي في عمان نحو مزيد من المشاركة، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 35 ،(لندن ، 2013)، ص 73 .

[2] . محمد شحات عبد الغني ، تجربة الاصلاح السياسي في سلطنة عمان : المنطلقات والمعوقات ، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (لندن ، 2011) ، ص 2 .

2.إرساء دعائم أسس بناء دولة المؤسسات والقانون وفقاً لحالة التطور السلمي الذي يشهده النظام السياسي والمجتمع العماني وهو ما انعكس بدرجة وأخرى على حالة الاستقرار العامة التي تسودها الدولة وآليات عملها وكانت البداية في هذا المجال انطلاقا من مجموعة من المجالس الاستشارية المتنوعة في مختلف القطاعات منها الصناعة والزراعة والخدمة العامة وغيرها التي أنشئت منذ السبعينات من القرن العشرين وتحديداً في عام 1976 بعد مرحلة الاستقلال. وهنا سوف يتم التطرق إلى التاريخ الدستوري للنظام السياسي الذي سوف يفهمنا معرفة التغيرات التي طرأت على النظام.

أ. التأريخ الدستوري للنظام السياسي العماني يعود لتجربة الشورى في سلطنة عمان إلى إحياء السلطان (قابوس بن سعيد) لما يعرف باسم " مجالس السنبلة" والتي كان يلتقي بها أبناء القبائل العمانية شيوخاً وشباباً لكي يعالجوا الاشكالات والمسائل العالقة التي كانت تواجههم ، إذ تم إحياء تلك المجالس بصورة أكثر تطوراً لما يعرف بالبرلمان المفتوح عبر اللقاءات الشعبية التي حرص السلطان (قابوس) على إجراءها بين الحين والاخر ، ولقد كان لتلك المجالس دورها الفعال على صعيد العمل السياسي نظراً لما انطوت عليه من دلالات في تحفيز العمل السياسي وتنضيد العلاقة فيما بين الحاكم والمحكوم ، ومع بداية حقبة الثمانينات من القرن العشرين اتسعت هذه التجربة عبر قيام المجالس الاستشارية الذي حل محله بداية عام 1991 تحت أسم جديد باسم" مجلس الشورى" وتمتع بالصلاحيات الكافية أكثر من سابقة، وفي عام 1996 وفي مبادرة جديديه في طريق الاصلاح السياسي ودعم عملية التنمية السياسية صدر النظام الاساسي للدولة والمكون من 81 مادة لتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع والذي أعتبر بمثابة أول دستور للسلطنة . [1]

إن هذا النظام نص على وجود مجلس أعلى للبرلمان وهو مجلس الدولة وقد انشئ في 1996/11/18 ويتكون من 41 عضواً غير طبيعة المهام لهذا المجلس لم تحدد وطبيعة علاقته مع مجلس الشورى المنتخب، إذ يعين السلطان اعضاءه لمده ثلاث سنوات، وقد شهد هذا المجلس تعديلاً إذ كان القانون يؤكد أن لا يزيد عدد أعضاء المجلس على نصف أعضاء مجلس الشورى ، وجاء التعديل بالمرسوم السلطاني رقم 50 لسنة 2000 الذي نص في مادة الاولى" يتكون مجلس الدولة من عدد من الاعضاء لا يتجاوز عدد اعضاء مجلس الشورى يعينون بمرسوم سلطاني " بهذا التعديل تم رفع عدد أعضاء مجلس الشورى وباء على هذا المادة تم

[1] . أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة لحالة البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبوظبي: مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ، 2009)، ص 105 .

تعيين أعضاء المجلس للمدة الثانية 2001 – 2003 ، وزاد عدد أعضاء إلى 48 عضواً ، وتمثل هذا المجلس بتطور ملحوظ بدخول خمس نساء كأعضاء في المجلس [1].

من جانب اخر يعد نظام الحكم في السلطنة نظام وراثي تنتقل الخلافة فيها الى شخص من سلالة (تركي بن سعيد بن سلطان)، إذ وضح النظام الاساسي الذي يعد مساوياً للدستور هذه العملية الوراثية للخلافة الملكية ، فعبر ثلاث أيام من خلو منصب السلطان يقرر مجلس العائلة الحاكمة من يخلفه على السلطة ، وإذا لم تتفق الاسرة الحاكمة على خليفة يقر مجلس الدفاع الوطني تعيين الشخص الذي اختاره السلطان في رسالة إلى مجلس العائلة ، كما نصت المادة التاسعة من النظام الاساسي على ان السلطة في السلطنة تقوم على الشورى [2].

ب . الفصل بين السلطات، إذ ان النظام السياسي حاله حال أي نظام سياسي يمتلك ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ولكل منها اختصاصها:

1. السلطة التنفيذية :

شملت تحديث جميع السلطات في السلطنة عند تولي السلطان (قابوس) السلطة ، إذ تم تحديث هذه السلطة من خلال تأسيس ثلاث أبنية ذات مهام تنفيذية وهي المديريات والوزارات والمجالس المتخصصة ، وعلى سبيل المثال مجلس الدفاع الوطني ومجلس التخطيط الاقتصادي ومجلس البترول والغاز الطبيعي ومجلس شؤون المالية ، ويعد السلطان قابوس رأس الدولة ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة كما اتاحت له المادة 42 من النظام مجموعة من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها وحددت المواد 8،5 مواصفات من يتولى المنصب لكونه ذريه السيد تركي بن سعد [3].

وفق المادة 42 يترأس سلطان عمان رئاسة جلسات مجلس الوزراء أو يكلف من ينوب عنه ، كما يرفع مجلس الوزراء المسائل المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتنفيذية ويقترح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية ، كما يترأس السلطان المجالس المتخصصة أو يقوم بتعيين رؤساء لها وهذه المجالس لها

---

[1] . سمير فاروق حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 77 .

[2] . سامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره .

[3] . أحمد منيسي ، **التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة لحالة البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبو ظبي : مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ، 2009) ، ص 105 .

سلطات ومعرفة بشكل واضح وأعضاءها يعينون بمرسوم سلطاني ، ومجلس الدفاع الوطني مسؤول عن العمل بالتنسيق مع وزراتي الدفاع والداخلية عبر ترتيب عمل القوات المسلحة وقوات شرطة عمان ، اما مجلس التنمية الوطني مسؤول عن التخطيط عن التنمية بكل جوانبها ومنها التنمية السياسية [1].

2.السلطة التشريعية :

أولى ولادة لهذه السلطة في النظام السياسي العماني كانت منذ عام 1981 ، إذ لم تكن سلطة تشريعية بالمعنى المتعارف عليه حالياً قبل هذه التأريخ وانما كان ديوان التشريع التابع للسلطان هو الذي يعد القوانين فتصبح تشريعاً، لكن تم تأسيس المجلس الاستشاري العماني الذي يتكون من مجلسين هما مجلس الدولة ومجلس الشورى، إذ يتألف مجلس الدولة من 48 عضو يعينهم السلطان من بين الشخصيات المجتمع البارزة أما مجلس الشورى فيتكون من 82 عضو يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المحدود، ويستطيع المجلس الاستشاري أن يقر الانتخابات، ومدة ولاية المجلسين ثلاث سنوات قابلة للتجديد والمجلسان مستقلاً عن بعضهما مالياً وإدارياً ولكل مجلس هيئة علياً مكونة من رئيس ونائبين [2].

إن إنشاء هذه المجلس الاستشاري جاء ليوسع قاعدة المشاركة للرأي العام وفق ما وضحه المرسوم السلطاني المرقم 1997/86، وهذا من شانه أن يؤدي إلى الاستفادة من خبره أهل العلم وذوي الاختصاص ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة التي تبنتها السلطنة ويعكس ذلك على إصلاح المجتمع والنظام السياسي العماني عبر المشاركة الفاعلة للمواطنين في بناء الحاضر وصياغة مستقبل أفضل [3].

3. السلطة القضائية:

جرت عملية تحديث وتقوم لها كبقية السلطات وكان ذلك على مستويين : أولهما خاص بتطوير القضاء الشرعي ، وثانيهما : خاص بإدخال نظام المحاكم الجنائية الحديثة ، كما سعت عمان إلى تبني نموذج الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية إيماناً منها بالنموذج الديمقراطي ، وقد أصدر السلطان (قابوس بن سعيد) في عام 1999 تعليمات جديدة تؤكد على استقلالية القضاء لكن على الرغم من ذلك لا زالت المحاكم تتلقى التعليمات من السلطان والحكومة من ناحية تعيين القضاء وغيرها ، لكن التطور الملفت

---

[1] . سامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص 256 .

[2] . أحمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 73 .

[3] . محمد شحات عبد الغني ، مصدر سبق ذكره ، ص 80 .

في مجال تحديث المجال القضائي هو تشكيل المحاكم الجنائية التي عرفت باسم المحاكم الجزائية وحدد المرسوم رقم 25 لعام 1999 اختصاصات هذه المحاكم للنظر بقضايا المخالفات والجنح ، كما نظم المرسوم عمل هذه المحاكم عبر أربعة مستويات هي : محاكم الشرطة ولها النظر بجميع المخالفات والمحاكم الجزائية الابتدائية وتنظر في قضايا الجنح والجنايات الصغرى والمحكمة الجزائية ولها الحق النظر بقضايا الجنايات الكبرى ولجنة مراجعة أحكام الاعدام ولها حق مراجعة احكام الاعدام الصادرة من محاكم الجنايات الصغرى [1] .

من جانب اخر أنشاء بموجب المرسوم المرقم 90 لعام 1999 نظام محاكم من ثلاث مستويات بدل النظام السابق المؤلف من محاكم شرعية ومحاكم تجارية ومحاكم جزائية ، إذ تم إنشاء محاكم ابتدائية في 40 منطقة بمعدل محكمة واحدة في كل منطقة وهذه المحاكم تنظر في جميع القضايا الجنائية والتجارية والمدنية ويرأس جلسات هذه المحاكم قاضي منفرد ، وبعد إنشاء هذه المحاكم الجديدة عام 2000 تم تقليص صلاحية المحاكم ، إذ كانت في السابق تنظر في جميع القضايا المدنية وفي معظم القضايا الجنائية وترفع الاستئنافات الخاصة بقرارات المحاكم إلى أو أي استئناف تتجاوز المحاكم العليا غلى السلطان الذي يقرر أو يحكم في المسائل المعروضة عليه وفقاً لمفهومه الخاص بالعدالة ، وكانت عمان في السابق تملك العديد من المحاكم الخاصة مثل المحاكم التجارية ومحكمة العمل ولجنة الضرائب ومحكمة البلدية وتم حديثاً نقل صلاحيات هذه المحاكم إلى المحاكم الابتدائية وفق قانون السلطة القضائية لعام 1999 وتبقى محكم أمن الدولة تنظر في القضايا التي تمس الامن الداخلي [2] .

---

[1] . سلطان بن سيف بن سالم السعدي، " حقوق الانسان والحريات العامة في القانون الدولي والعماني "، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة جرش ، 2017 ، ص 78 .

[2] . حيدر خضير حمزة، " الاساس القانوني للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية والادارية في النظام القانوني العماني "، اطروحة دكتوراه (غير منشور)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة طهران ، 2024 ، ص 126 .

المطلب الثاني : الاصلاحات السياسية في توسيع المشاركة المجتمعية في النظام السياسي :

وهنالك جملة من الخطوات قامت بها الحكومة العمانية لدعم نظامها السياسي غير تطوير وتحديث السلطات الثلاث ومبدأ الفصل بينها وتتلخص بالآتي:

أولا : توسيع المشاركة في الانتخابات :

إذ اتخذت الحكومة بهذا الصدد في عام 2002 وبناء على توصية السلطان (قابوس) توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات لتشمل جميع المواطنين العمانيين في انتخابات مجالس الشورى للمدة الخامسة من 2004 – 2006، إذ شملت كل مواطن قد بلغ وإلغاء ما كان معمول به سابقاً والمحدد بنسبة 25% من سكان الولايات الامر الذي رفع عدد المشاركين في الانتخابات في انتخابات عام 2003 175 الف مواطن ومواطنة إلى 822 ألف مواطن ومواطنة في لاختيار قرابة 83 نائب يمثلون 59 ولاية [1].

ثانياً : دور المرأة :

شاركت المرأة العمانية في عضوية مجلس الشورى لأول مرة منذ العام 1997 في دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن حقها في الترشيح والانتخاب لعضوية المجلس ، وتعد المرأة جوهر العملية الديمقراطية في أي مجتمع والطريق في تحقيق التنمية الشاملة الحقيقية فقد ظلت قضايا المرأة ودورها شريك حقيقي للرجل في عملية التنمية ، وخاصة في عمان التي تشهدت جهود جادة في دعم عملية التنمية بكل جوانبها ومنها التنمية السياسية من خلال تعميق تجربة الليبرالية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي وعليه نرى للمرأة العمانية دور فاعل للمجتمع العماني عبر مشاركتها في الجمعيات للمجتمع المدني العماني وانتمائها لتلك الجمعيات المتعلقة بشؤون المرأة والتي ابرزها (المنظمات النسائية ، مركز التأهيل النسوي ، مجموعة دعم صحة المجتمع)[2].

ثالثاً : المجتمع المدني :

---

[1] . سمير فاروق حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 74 .

[2] . عبد الحميد الموافي، " **التحول الديمقراطي في سلطنة عمان** "، في مجموعة مؤلفين، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، تحرير مصطفى كامل السيد ،(مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،2006) ص 207.

نشأ المجتمع المدني العماني بالمعنى الحديث برعاية الدولة التي أخذت بصورة جادة تطوير وتحديث وقيادة عملية التنمية وتطوير المؤسسات الحكومية منذ تولي السلطان (قابوس) الحكم ، إذ عرفت بوقته بالديمقراطية المباشرة والتي تعتمد على اللقاءات المباشرة بين الحاكم والمحكومين التي حرصت عليها القيادة للتعرف بشكل مباشر على مشكل المواطنين الامر الذي خلق بيئة مناسبة لظهور المجتمع المدني بجوانبه المختلفة [1].

وتجدر الاشارة إلى ان إحساس العمانيين بضرورة ظهور المجتمع المدني وبلورة مفهومه في الوعي الوطني العماني ، ومن ثم تفعيل استحقاقه في الحياة العامة جاء بشكل طبيعي ، ومن جهة أخرى في خطوة لتعزيز بناء المجتمع المدني اصدر السلطان (قابوس) النظام الاساسي (دستور البلاد) في العام 1996 إذ حددت مواده الحقوق والواجبات الوطنية كما رسمت حدود السلطات الثلاث والتعاون فيما بينها، واكدت المادة 23 من الدستور بشكل واضح على حرية تأسيس الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع الدستور وفقاً لحكام القانون ويحضر تأسيس جمعيات يكن نشاطها معادياً لنشاط الدولة او بصورة سرية أو ذات طابع عسكري ، وفي عام 2000 صدر قانون تأسيس الجمعيات الاهلية بموجب المرسوم السلطاني ذي الرقم 2000/14 وعلى أثره أخذت تتابع تأسيس الجمعيات [2] .

وفي عهد السلطان (هيثم بن طارق) فقد قام بعدد من التغييرات في نظام وشكل الحكم بعد توليه الحكم خلفاً للسلطان (قابوس) تمثلت بإصدار مراسيم جديد وتنازله عن منصب وزير الخارجية والمالية والدفاع بإعطائها لمؤولين اخرين مع توسيع صلاحية الوزراء ومساعديهم، فضلا عن استحداث مناصب ادارية جديدة، كما قام السلطان (هيثم) بإلغاء لقب (سلطان عمان) في الخطابات الرسمية بعد ان كانت موجودة في عهد السلطان قابوس الذي استحوذ على هذه المناصب والذي كان هو صاحب القرار . [3]

---

[1] . عطا السيد، " منظمات المجتمع المدني في سلطنة عمان"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 42، (أبو ظبي: 2005)، ص 86 .

[2] . سعيد بن سلطان الهاشمي، " مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان : الواقع والتحديات "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 369 ، (بيروت ، 2009)، ص 91 .

[3] . محمد كريم الخاقاني ، حدود التغير في سياسة عمان الخارجية ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ،(شبكة النبأ المعلوماتية ، 2020/8/23)، متاح عبر الرابط https :// annaba . org /arabic/authorsarticlec/ تاريخ الولوج 2024/6/26 .

رابعاً : الحكم المحلي :

تأسست بلدية نسقط في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر وتوسعت صلاحياتها وحدد القانون علاقة البلديات بالسلطنة منذ العام 1989م ، واضافت وزارات البلديات والبيئة والاقاليم والموارد المائية إلى مسؤوليتها تباعاً في عام 1991 ، كما اصدر السلطان (قابوس) في عام 2007 مسوماً يقضي باستحداث وزارة البيئة والشؤون المناخية ، إذ يهدف إنشاء هذه الوزارة إلى الحد من أثار الكوارث الطبيعية وأن اللامركزية قائمة من خلال تقسيم البلاد إلى بلديات ، ولكن من الناحية العملية ليس لهذه الوحدات صلاحيات واسعة ، إذ يوجد في عمان حوالي 43 بلدية و14 فرع بلدي و23 وحدة نظافة ريفية ، والمجلس البلدي هو الهيئة التشريعية للبلدية وهو المسؤول عن وضع السياسات العامة وتقديم ميزانياتها وضوع الاقتراحات المتعلقة بالضرائب وغيرها من مصادر الدخل [1] .

من خلال الطرح الاسبق يتبين لنا ان نظام الحكم قبل مجيء السلطان (قابوس) لم يكن يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ومؤسسات الحكم كانت شبة بداية، لكن بعد تولي السلطان قابوس وما بعد وفاة السلطان هيثم أخذت بمبدأ الحداثة في المؤسسات السياسية عبر انشاء المجالس التشريعية والسلطات القضائية المستقلة وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية من قبل ابناء المجتمع وتوسيع المساهمة من قبلهم ومشاركة اكثر من جانب المرأة وغيرها من مظاهر الحداثة والتنمية السياسية.

[1] . بسمة مبارك سعيد، مستقبل الإصلاح في عمان، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 444،(بيروت 2016) ، ص 104-105 .

المبحث الثالث: السياسة الخارجية لسلطنة عمان:

تتسم السياسة الخارجية لسلطنة عمان بالحيادية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الدول الاقليمية في جميع المشاكل التي تطرأ في الساحة الاقليمية لذلك سوف يتطرق هذا المبحث إلى السياسة الخارجية خلال المدة الفائتة .

المطلب الاول: طبيعة العلاقة مع دول الجوار الإقليمي والدول العالمية:

يعد النظام الاقليمي الخليجي بمنوله نظام فرع عن النظام الاقليمي العربي، إذ تحكم العلاقة ما بين سلطنة عمان وبقية الدول الخليجية ما يسمى بمجلس التعاون الخليجي، حاله حال أي نظام إقليمي له خصائص واضحة ومحددة في منطقة جغرافية معينة تحكمه عبر روابط جغرافية وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطور عبر التأريخ بحكم التقارب الجغرافي والتفاعل الانساني والاجتماعي وتتحول إلى خصائص مشتركة تبرز هذه الدول كمجموعة متميزة على الساحة الدولية [1] .

مثلت الهواجس الامنية ومتطلبات الدفاع المشترك لدول الخليج فكرة إنشاء مجلس التعاون الذي إقراره في 25 أيار عام 1981 في أبو ظبي والذي ضم ستة دول هي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودول قطر والكويت ، من جانب أخر حدد النظام الاساسي للمجلس الاهداف التي انشه من اجله والتي تتلخص بتحقيق التكامل والتنسيق والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين ، كما تتطلب إنشاء انظمة مماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والنقل وفي الشؤون التعلمية والثقافية والاجتماعية والصحية والدينية والسياحية ، ودفع عجلة التقدم العلمي في مجالات الصناعة والتعدين و أنتاج النفط والثروات الطبيعية الاخرى [2] .

من ناحية السياسة الخارجية لسلطنة عمان فهي تتسم بالتوازن وتحرص على إقامة علاقات الصداقة مع دول العالم المختلفة ومع دول الجوار الاقليمي وهنا يجدر الاشارة الى العلاقة المتوازنة منذ سبعينات القرن العشرين وحتى وقتنا هذا فيما بين دول الخليج العربي والجمهورية الاسلامية الايرانية ، كما تحرص السلطنة

---

[1] . عبدالله خليفة الشايجي ، **تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي**، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 3 .

[2] . كريستوفرم و ديفيدسون ، **ما بعد الشيوخ : الانهاير المقبل للممالك الخليجية**، (بيروت : مركز اورل للدراسات والبحوث ، 2014)، ص 79 .

على الالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الامم المتحدة في تحقيق التطور والتقدم ، كما تقوم سياستها على عدم الانفعال والمبالغة في مواجهة المشاكل التي تحدث في الساحة العربية والاقليمية [1] .

حقيقة الامر أن السلطنة منذ البداية ومنذ حكم السلطان (قابوس) اتبعت سياسة حيادية متوازنة قد يراها البعض متناقضة وبرغماتية لكنها منحت سلطنة عمان قدراً كبيراً من الأهمية وحرية الحركة والفاعلية على الصعيدين العالمي والاقليمي، مما جعلها حليفً وثيقاً للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وعضواً مؤسساً في مجلس التعاون الخليجي وشريكاً رئيسياً وحليفاً دائم لإيران مع عدم إهمال العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الاوربي والقوى الاسيوية الكبرى اهما الصين واليابان [2].

عليه فإن سياسة عمان تتخذ طابع الاستقلالية عن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ، إذ أن المرتكزات الرئيسة التي شكلت الاساس لسياسة عمان الخارجية دائما ما كانت تخرج عن سرب مجلس التعاون وربما كان السبب في ذلك أن السلطنة كانت دائما تنأى بنفسها عن الصراعات الخارجية وفق مبدأ الحياد وعدم التدخل بشؤون الاخرين ، وهذا الامر ظهر جلياً برفضها سحب سفيرها من دولة قطر أسوه بباقي دول الخليج أثناء الازمة الخليجية القطرية ، ولم تكتفي بذلك وإنما سعت إلى تقرب وجهات النظر بخصوص الازمة بين قطر من جهة والسعودية وبقية الدول الخليجية من جهة أخرى ، وفي موقف ثاني رفضت عمان مشروع الوحدة الخليجية والذي برر عنها بشدة الوزير (يوسف بن علوي) في منتدى الامن في المنامة عام 2013 بالنهج المتفرد للسلطنة وعدم الدخول بتحالفات اقليمية وبقاء علاقتها الوثيقة مع إيران[3].

إذ يلاحظ أن عمان قد نجحت في تحقيق المعادلة الصعبة للتوفيق بين علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وبريطاني والولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى ، وعلى الرغم من بروز التوترات والنزاعات مع دول الخليج وخاصة السعودية إلا ان هذا لم يؤثر كثيراً على التوازن التي تحاول السلطنة إقامته في الحفاظ على مبدأ الشراكة في العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وإيران من جهة أخرى[4].

---

[1] . وزارة الخارجية العمانية : السياسة الخارجية لسلطنة عمان (عمان 2020) Error Hyperlink reference not valid .

[2] . مصطفى شفيق علام ، **نهج استقلالي سياسة عمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية** ، (بيروت: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2015) ، ص 3 .

[3] . المصدر نفسه، ص 4 .

[4] . صلاح عبد اللطيف ، أبرز سمات السياسة العمانية ، (موقع مصر العربية ، 16 أيلول 2015)، ص 2 عبر الرابط http://www.masralarabia.com

من خلال سياسة عمان الخارجية يمكن تسجيل النقاط الأتية: [1]

1. الاخذ بالحداثة مع عدم إغفال الموروث التاريخي.
2. البعد عن إقحام الذات في شؤون الاخرين وهو الامر الذي أكدت عن سياسة عمان كثيراً .
3. خلق دوائر متقاطعة بين كل من البعد المحلي والبعدين العالمي والاقليمي .
4. اعتماد منهجية التخطيط وذلك بإتقان الأوضاع المحيط بالسلطنة .
5. الارتكاز إلى الحلول السلمية في نزاع تكون هي طرف فيه أو يكون ضمن سكنها الاقليمي .
6. الواقعية والحياد مع الالتزام بالموروث الديني .
7. اعتماد الحوار وسياسة حسن الجوار في التعامل مع المشاكل المجاورة .
8. الوقوف إلى جانب القضايا العربية والافريقية ومشاكل الدول النامية .

أما فيما يخص السياسة الخارجية لسلطنة عمان بعد وفاة السلطان (قابوس) عام 2020 وتولي السلطان (هيثم بن طارق) الحكم فهي لم تختلف تماماً رغم التحديات التي واجهتها السلطنة في بداية تولي الحكم ، إذ توجهت الانظار إلى الخطاب الاول للسلطان (هيثم) وهل ستختلف السياسة الخارجية له على عكس السلطان قابوس سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي ، ويمكن تلخيص هذه السياسة بالنقاط التالية : [2]

1. التعايش السلمي بين الامم والشعوب .
2. مساهمته في حل الخلافات بالطرق السلمية.
3. الالتزام بعلاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم واحترام المواثيق الدولية .
4. دفع مسيرة التعاون بين دول الخليج ودعم جامعة الدول العربية لتحقيق تكافل اقتصادي يخدم تطلعات الشعوب العربية .

---

[1] . محمد مرعي جاسم ،" الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970–2020) "، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد 62 ، (بغداد :2021)، 363 .

[2] . حيدر زاير العامري ، " السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عمان في ظل السلطان هيثم بن طارق وآفاق المستقبل "، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، جامعة الكوفة ، العدد 71 ، (الكوفة : 2023)، ص 84 .

يتبين من خلال الطرح اعلاه أن عمان أخذت مبدأ الحياد والوقوف على المنتصف بالنسبة لمواقفها من القضايا الاقليمية والعربية والعالمية ، إذ وقفت على مسافة واحدة بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية من جهة والإيران والصين وروسيا من جهة ثانية .

الخاتمة :

وفق ما تقدم يلاحظ أن النظام السياسي قد شهد تحول كبير في اختصاصاته ومؤسساته السياسية وكل ما يخص تطوير الحكم وإرساله على أسس راسخة طيلة العقود الاربعة الماضية منذ تولي السلطان (قابوس) الحكم وحتى بعد وفاته ، لقد حكمت عائلة البو سعيد السلطنة منذ القرن الثامن عشر وبعد فقترة طويلة من النزعات الداخلية في منتصف القرن التاسع عشر وثورة ظفار في عام 1965 والتي قام من خلالها السلطان (قابوس) انقلاب على أبيه ، إذ تم بناء دولة حديثة قوية بالاعتماد على الفكر الاستراتيجي للسلطان (قابوس) فتفكيره تميز بالحداثة الذي هو مغاير لتفكير أبيه الذي يتميز بالرجعية والانعزال، فعمل على بناء مؤسسات سياسية جديدة وتثقيف المجتمع العماني بمفاهيم جديدة للمشاركة السياسية الفاعلة .

وفي عقد التسعينات أخذت تأخذ منحى جديد عبر تأسيس السلطان قابوس عام 1999 مجلس الشورى الجديد ليحل محل المجلس الاستشاري للدولة القائم منذ عام 1981، على الرغم من التطورات التي شهدتها السلطنة إلا ان هنالك جانب من السلبيات التي بدأت تظهر على السطح فقد عاشت عمان حالة من التأزم السياسي توجت بمظاهرات شباط عام 2011، إذ على الرغم من مظاهر الحداثة التي اوجدها السلطان (قابوس) إلا ان العمانيين استطاعوا كسر حاجز الخوف والنزول الى الشارع بالاحتجاجات الشعبية مطالبين بتحسين احوالهم المعاشية.

إن الاصلاح ضروري لسلطنة عمان داخلياً وانعكاسه خارجياً عبر علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي أولا باعتبارها جزء من المنظومة الخليجية، كما انها لطالما أدت دوراً محورياً وخاصة في المفاوضات التي حدثن بين إيران ودول 5+1 الدول دائمة العضوية في مجلس الامن والمانيا ، فضلا عن هذا اتخذت السلطنة مواقف مغايرة لدول الخليج عبر انطلاقاً من استقلاليتها عن المجلس مع احتفاظها بعلاقات طيبة معها دول المجلس الخليجي .

أما أبرز النتائج التي خلص لها البحث فهي :

1. إن النظام السياسي العماني كان في بدايته نظام عشائري قبلي يفتقر إلى ابزر مقومات النظام السياسي حتى تولي السلطان (قابوس) الحكم .
2. توسع المشاركة المجتمعية في ظل حكم السلطان (قابوس) والسلطان (هيثم) وتأسيس السلطات السياسية ومبدأ الفصل بينهما.
3. كانت سلطنة عمان طيلة المدة السابقة على مسافة واحدة من الدول الاقليمية سواء العربية وغير العربية في المشاكل التي اندلعت في المنطقة .
4. على الرغم من التحديات التي واجهت السلطنة سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية فأنها نجحت في تجاوزها والتغلب عليها .

Conclusion:

According to the above, it is noted that the political system has witnessed a major transformation in its specializations and political institutions and everything related to developing governance and sending it on solid foundations over the past four decades since Sultan Qaboos assumed power and even after his death. The Albu Said family has ruled the Sultanate since the eighteenth century and after a long period. From the internal conflicts in the middle of the nineteenth century and the Dhofar Revolution in 1965, through which Sultan Qaboos carried out a coup against his father, where a strong modern state was built based on the strategic thought of Sultan Qaboos. His thinking was distinguished by modernity, which is different from the thinking of his father, who was characterized by reactionary and isolation, so he worked to Building new political institutions and educating Omani society with new concepts of effective political participation .

In the 1990s, it took a new direction through the establishment by Sultan Qaboos in 1999 of the new Shura Council to replace the State Advisory Council that had been in place since 1981. Despite the developments witnessed by the Sultanate, there is an aspect of negatives that began to appear on the surface. Oman experienced a state of crisis. The political revolution culminated in the demonstrations of February

2011, as despite the appearances of modernity created by Sultan Qaboos, the Omanis were able to break the barrier of fear and take to the streets with popular protests, demanding the improvement of their living conditions.

Reform is necessary for the Sultanate of Oman internally and is reflected externally through its relationship with the Gulf Cooperation Council countries first, as it is part of the Gulf system. It has also always played a pivotal role, especially in the negotiations that took place between Iran and the P5+1 countries, permanent members of the Security Council and Germany. In addition to this, it has taken The Sultanate has different positions than the Gulf states, based on its independence from the Council, while maintaining good relations with the Gulf Council states .

المصادر :

1. شهرزاد ، إبراهيم ، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين 1913 – 1975 (بيروت : دار الاوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989) .

2. منيسي ، أحمد ، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة لحالة البحرين وسلطنة عمان وقطر (أبو ظبي : مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ، 2009) .

3. عادل ، أسماء " عمان في عهد السلطان هيثم بن طارق" ، المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2020 عبر الرابط https://marsad . ecsstudies.com تاريخ الولوج 2024/6/23 .

4. كشيشان ، جوزيف ، المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عمان (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2015) .

5. حمزة ، حيدر . "الاساس القانوني للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية والادارية في النظام القانوني العماني" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة طهران ، 2024 .

6. العامري ، حيدر ، "السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عمان في ظل السلطان هيثم بن طارق وآفاق المستقبل" ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد 71 ، (الكوفة :2023) .

7. وزارة الاعلام العمانية ، الحداثة في تجربة التنمية العمانية ندوة عمان 35 عاماً من التنمية المستدامة ، سعاد بن محمد بن علي بن سليمان ، (مسقط : 2005).

8. الهاشمي ، سعيد ، " مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان : الواقع والتحديات" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 369 (بيروت : 2009) .

9. عاشور ، سعيد ، " تاريخ أهل عمان" ، وزارة التراث القومي والثقافة ، العدد 1، (سلطنة عمان : 1980) .

10 . المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، "السكان والتنمية في سلطنة عمان" (سلطنة عمان : 2014) .

11. السعدي ، سلطان "حقوق الانسان والحريات العامة في القانون الدولي والعماني" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة جرش ، 2017 .

12. حافظ ، سمير " التحول الديمقراطي في عمان نحو مزيد من المشاركة" ، مجلة شؤون خليجية ، (العدد 35 ، لندن ، 2013).

13. السياسة الخارجيه لسلطنة عمان :وزارة الخارجية Error Hyperlink reference not valid

14. عبد اللطيف ، صلاح "أبرز سمات السياسة العمانية" ، موقع مصر العربية ، 16 أيلول 2015 عبر الرابط http://www.masralarabia.com

15. الموافي ، عبد الحميد " التحول الديمقراطي في سلطنة عمان" ، في مجموعة مؤلفين ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي" ، تحرير مصطفى كامل السيد ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2016 .

16. الشايجي ، عبدالله" تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي" ، (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2013) .

17. السيد ، عطا " منظمات المجتمع المدني في سلطنة عمان" ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 42 ، (أبو ظبي ، 2005).

18. كريستوفرم ، ديفيدسون ، "ما بعد الشيوخ : الانهاير المقبل للممالك الخليجية" ، مركز اورل للدراسات والبحوث ،(بيروت ، 2014) .

19. الجابري ، محمد "موسوعة دول العالم حقائق وأرقام" ، مجموعة النيل العربي ، (القاهرة ، 2004) .

20. عبد الغني ، محمد "تجربة الاصلاح السياسي في سلطنة عمان : المنطلقات والمعوقات" ، مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،(لندن ، 2011) .

21 . الخاقاني ، محمد "حدود التغير في سياسة عمان الخارجية" ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2020/8/23 ، متاح عبر الرابط https :// annaba . org /arabic/authorsarticlec/ تاريخ الولوج 2024/6/26 .

22. جاسم ، محمد " الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970–2020)" ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 62 ، (بغداد : 2021).

22. علام ، مصطفى " نهج استقلالي سياسة عمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية "، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، (بيروت : 2015) .

Reference:

1. Scheherazade, Ibrahim, Internal Conflict in Oman during the Twentieth Century 1913-1975 (Beirut: Dar Al-Awza'i for Printing, Publishing and Distribution, 1989).
2. Munisi, Ahmed, Democratic Transformation in the Gulf Cooperation Council Countries: A Case Study of Bahrain, the Sultanate of Oman, and Qatar (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Research, 2009).
3. Adel, Asmaa, "Oman during the Era of Sultan Haitham Bin Tariq," Egyptian Observatory for Strategic Thought and Studies, 2020, via the link https://marsad. ecsstudies.com Access date: 6/23/2024 .
4. Kechishan, Joseph, Political Participation and Stability in the Sultanate of Oman (Dubai: Gulf Research Centre, 2015).

5. Hamza, Haider. “The legal basis of the executive, legislative, judicial and administrative institutions in the Omani legal system”, unpublished doctoral thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Tehran, 2024.
6. Al-Amiri, Haider, “The foreign political behavior of the Sultanate of Oman under Sultan Haitham bin Tariq and future prospects,” Journal of the Kufa Studies Center, University of Kufa, No. 71, (Kufa: 2023).
7. Omani Ministry of Information, Modernity in the Omani Development Experience, Oman Symposium: 35 Years of Sustainable Development, Suad bin Muhammad bin Ali bin Suleiman, (Muscat: 2005).
8. Al-Hashimi, Saeed, “Civil Society Institutions in the Sultanate of Oman: Reality and Challenges,” Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, No. 369 (Beirut: 2009).
9. Ashour, Saeed, “The History of the People of Oman,” Ministry of National Heritage and Culture, No. 1, (Sultanate of Oman: 1980).
10. National Center for Statistics and Information, “Population and Development in the Sultanate of Oman” (Sultanate of Oman: 2014).
11. Al-Saadi, Sultan, “Human Rights and Public Freedoms in International and Omani Law,” unpublished master’s thesis, Jerash University, 2017.
12. Hafez, Samir, “The Democratic Transformation in Oman towards Greater Participation,” Gulf Affairs Magazine, (Issue 35, London, 2013).
13. Abdul Latif, Salah, “The Most Prominent Features of Omani Politics,” Misr Al Arabiya website, September 16, 2015, via the link.
14. Abdul Latif, Salah, “The Most Prominent Features of Omani Politics,” Misr Al Arabiya website, September 16, 2015, via the link
15. Al-Mawafi, Abdul Hamid, “Democratic Transformation in the Sultanate of Oman,” in a collection of authors, “Political Reform in the Arab World,” edited by Mustafa Kamel Al-Sayyid, Center for Research and Studies of Developing Countries, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2016.
16. Al-Shaiji, Abdullah, “Challenges and the Future of the Gulf Union,” Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2013.
17. Al-Sayyid, Atta, “Civil Society Organizations in the Sultanate of Oman,” Gulf Affairs Magazine, No. 42, Abu Dhabi, 2005.
18. Christopherum, Davidson, “Beyond the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies,” Orwell Center for Studies and Research, Beirut, 2014.
19. Al-Jabri, Muhammad, “Encyclopedia of World Countries, Facts and Figures,” Arabian Nile Collection, Cairo, 2004.
20. Abdul-Ghani, Muhammad, “The Experience of Political Reform in the Sultanate of Oman: Starting Points and Obstacles,” Gulf Affairs Magazine, Gulf Center for Strategic Studies, London, 2011.

21. Al-Khaqani, Muhammad, “The Limits of Change in Oman’s Foreign Policy,” Future Center for Strategic Studies, Al-Naba Information Network, 8/23/2020, available via the link https://annaba. org /arabic/authorsarticlec/ Access date 6/26/2024.
22. assim, Muhammad, “Centrism in Omani Foreign Political Behavior (1970-2020),” Journal of Political Science, No. 62, 2021.
23. Allam, Mustafa, “An Independent Approach to Oman’s Foreign Policy in Polarized Regional Contexts,” Rawabet Center for Research and Strategic Studies, 2015.